ووجه أصحابنا الأول بالقياس على ما إذا نجز ذلك فإنه لا يقع به إلا واحدة كما تقدم والثاني بأن الثلاث جميعا متعلقة بالدخول وواقعة عنده فلا تقدم ولا تأخر .

وقال صاحب التتمة يمكن بناء الوجهين على الخلاف بين أصحابنا في أن الواو للجمع المطلق أو للترتيب .

قلت وفي هذا البناء نظر من جهة أن مقتضى ما وجهوه أن يكون الواو للجمع بقيد المعية لا لمطلق الجمع .

وأما الحنفية فمأخذ الخلاف عندهم البناء على كيفية تعلق الجزاء الثاني والثالث بالشرط لا لأن الواو اقتضت المقارنة أو الترتيب فقال أبو حنيفة الجزاء الأول تعلق بالشرط بلا واسطة والثاني تعلق به بواسطة الأول والثالث تعلق به بواسطتين والمعلق تطليق عند وجود الشرط والوسائط من ضرورة صحة